فحص ٦ آلاف طفل منذ انطلاق البرنامج الوطني للكشف المبكر عن نقص السمع

طرابيشي:٤٨ مركزاً تقوم بعمليات المسح في جميع المحافظات

إحالة ٣٠ طفلاً للتشخيص منهم ٣ أطفال بحاجة إلى معالجة

محمود الصالح

كشفت مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة رزان طرابيشي عن استمرار برنامج الكشف المبكر لنقص السمع في جميع الأراضي السورية، إذ شملت عمليات اختبار البث الصوتي منذ انطلاق البرنامج في بداية آب الماضي وحتى الآن ٦٠٦٤ طفلاً حديث الولادة من خلال الفرق الوطنية التي تنتشر في ٤٨ مركزاً صحياً في جميع المحافظات.

وأكدت مديرة الرعاية الصحية الأولية في تصريح لـ«الوطن» أن الكشف المبكر لنقص السمع يضمن التطور الطبيعي للطفل، لأن نقص السمع هو السبب الأبرز لعدم تطور الكلام عند الطفل، وأضافت طرابيشي: إنه يمكن كشف نقص السمع منذ الولادة ببساطة من خلال اختبار المسح السمعي، وإن الكشف على الطفل سهل وآمن وغير مؤلم ومتوفر ومجاني على مساحة الجغرافيا السورية.

وشددت مديرة الرعاية الصحية الأولية على أهمية إجراء المسح السمعي لجميع الأطفال قبل بلوغهم الشهر الأول من العمر، وتقدم خدمات التدخل المبكر مجاناً لجميع المواليد الجدد الذين يجرون اختبار المسح السمعي قبل عمر الشهر.

وأوضحت طرابيشي أن برنامج الكشف والتدخل المبكر يعتمد على بروتوكولات طبية موثوقة وفق المعايير العالمية، كذلك فإن الاختبارات السمعية قادرة أن تشخص نقص السمع بشكل دقيق قبل الشهر الثالث من العمر، والمسح السمعي هو إجراء بسيط واختبار دقيق، والنتيجة الإيجابية تعطي الاطمئنان للأهل عن حالة طفلهم السمعية، أما النتيجة السلبية فهي لا تؤكد وجود نقص السمع ولكن تقتضي تحويل الطفل لإجراء التشخيص.

وعن الحالات التي تم تحويلها إلى الاستقصاء بعد إجراء المسح أوضحت مديرة الرعاية أن من بين الحالات التي أجري لها المسح إحالة ٣٠ طفلاً للتشخيص، وهناك ٧ أطفال تمت إحالتهم من التشخيص للتدبير.

وعن إمكانية زراعة الحلزون أو إجراء التدبير الصحي المطلوب لمن تقتضي حالته ذلك بينت طرابيشي أن هذه الإمكانية متاحة لمن يدخل في البرنامج، أي إنه يجري الكشف قبل عمر شهر والتشخيص قبل عمر ثلاثة أشهر، ويحال للتدبير والتأهيل والتدخل، ويراجع قبل ستة أشهر وفق البروتوكولات المعتمدة.

وأضافت طرابيشي: إنه يكفي أن يصطحب أحد الوالدين طفلهما الحديث الولادة إلى مركز المسح السمعي قبل عمر الشهر ليحصل على كل خدمات التدخل- في حال الحاجة- مجاناً، ويكون التدخل الطبي لحديثي الولادة- في حال وجود نقص السمع- من خلال استخدام السماعات أو زراعة حلزون، حيث تعتبر عملية زرع الحلزون آمنة ولاسيما إذا أجريت بالعمر المناسب.

جدير بالذكر أن البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة يعد أحد برامج الرعاية الصحية، ويهدف إلى الكشف عن نقص السمع من خلال المسح قبل عمر الشهر والاستقصاء قبل ثلاثة أشهر، وإجراء التدخل المبكر قبل بلوغ الطفل ستة أشهر، وبالتالي تقليل الآثار السلبية لنقص السمع على النمو اللغوي والمعرفي والاجتماعي والعاطفي، وتحسين نوعية حياة الطفل وأسرته.

وأشارت طرابيشي إلى أن برنامج الكشف المبكر لنقص السمع يتألف من ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتضمن التدخل المبكر من خلال وضع جهاز السمع بناء على نوعه ودرجة نقص السمع، ويتم تحديد جهاز السمع المناسب سواء تركيب سماعات أم إجراء عملية زراعة حلزون، ويجب البدء بالتدخل قبل بلوغ الطفل عمر ٦ أشهر من خلال المعينات السمعية، ثم التأهيل السمعي اللفظي الذي يساعد الأطفال على تعلم كيفية السمع والتواصل اللفظي بعد استخدام الجهاز السمعي، ويبدأ التأهيل مع الأهل والطفل في حال الكشف عن نقص السمع من خلال خطة فردية تختلف مدتها من طفل لآخر.

قبل ثلاثة أشهر، ويضع أساساً للعمل المشترك بما يتعلق في تدبير نقص السمع للجهات المعنية بالشأن الصحي من مؤسسات حكومية ومنظمات وجمعيات أهلية، وهو برنامج دائم يتم تقييمه وتطويره بشكل مستمر من أجل تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن.

كما أن القائمين على البرنامج يلتزمون بتقديم خدمات المسح والتشخيص بجودة عالية وفق المعايير المعتمدة في وزارة الصحة والمتوافقة مع المعايير العالمية، حيث يتم تأمين المسح بشكل مجاني وآمن يمكن من كشف نقص السمع منذ الولادة، وتوفير الخدمة في مراكز مجهزة منتشرة بمختلف المحافظات ومن كوادر مختصة ومدربة، ويتيح الكشف المبكر عن نقص السمع لحديثي الولادة حصولهم على المساعدة التي يحتاجونها في العامين الأولين من حياتهم، اللذين يعتبران مرحلة أساسية وحرجة في تطوير مهارات الكلام واللغة لديهم، وكلما كان الكشف عن نقص السمع مبكراً كانت البدائل المتاحة لتدبيره والنتائج أفضل.

ويتألف البرنامج من مرحلتين الأولى الكشف المبكر، وذلك من خلال المسح السمعي وهو اختبار بسيط يجب إجراؤه لجميع حديثي الولادة منذ اليوم الأول من عمر الطفل ويحدد وجود أو عدم وجود مشكلة سمعية لديه، ويحال الأطفال الذين لا يجتازون الاختبار لإجراء تقييم سمعي تشخيصي قبل بلوغهم عمر ٣ أشهر، إضافة إلى التقييم السمعي التشخيصي بعد إجراء الفحص الطبي للأذن، حيث يتم إجراء مجموعة اختبارات تنفي أو تؤكد وجود نقص سمع وتحدد درجته ونوعه، وهي اختبارات سهلة وغير مؤلمة يتم إجراؤها في مراكز الاستقصاءات السمعية المتخصصة.

وفيما يخص المرحلة الثانية تتضمن التدخل المبكر من خلال وضع جهاز السمع بناء على نوعه ودرجة نقص السمع، ويتم تحديد جهاز السمع المناسب سواء تركيب سماعات أم إجراء عملية زراعة حلزون، ويجب البدء بالتدخل قبل بلوغ الطفل عمر ٦ أشهر من خلال المعينات السمعية، ثم التأهيل السمعي اللفظي الذي يساعد الأطفال على تعلم كيفية السمع والتواصل اللفظي بعد استخدام الجهاز السمعي، ويبدأ التأهيل مع الأهل والطفل في حال الكشف عن نقص السمع من خلال خطة فردية تختلف مدتها من طفل لآخر.

في سابقة.. التراجع عن درجات امتحانية «معللة» في الامتحان الطبي الموحد

مسؤول في «التعليم العالي» لـ«الوطن»: الخطأ غير مقصود

فادي بك الشريف

ضجة كبيرة أثيرت حول الامتحان الطبي الموحد (دورة تشرين ٢٠٢٣) لإحدى الجامعات الخاصة ولاسيما بعد صدور قرار من الهيئة الوطنية للجودة والاعتمادية في وزارة التعليم العالي بإعادة تصويب النموذج الموضوع، وعليه تغيرت درجات العديد من الطلاب نتيجة لذلك.

وأكد مصدر مطلع لـ«الوطن» أن المشكلة حصلت في المدرج التاسع بكلية الحقوق لطلاب عائدين لإحدى الجامعات الخاصة.

واعتبر المصدر أن الهدف الأساسي الذي تحقق هو عودة الحق لأصحابه، مبيناً أن أحد الطلاب حصل على معدل ٩٣ بالمئة بعد أن كان معدله ٦٠ بالمئة فقط.

وحسب المصدر فإن إعادة تصويب النموذج تعتبر سابقة، بحيث لم يسبق التراجع عن درجات امتحانية تم الإعلان عنها.

ولفت مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي لـ«الوطن» إلى عدم وجود أي خطأ مقصود، معتبراً أن هناك تغيراً في النموذج، حتى تم معالجة الموضوع وتغيير درجات نحو ٣٠ طالباً فقط من أصل ٥٤٠٠ طالب وطالبة إجمالي عدد المتقدمين للامتحان.

شتاء بلا كساء.. أسعار الألبسة الشتوية ترتفع ١٠٠ بالمئة

التموين: محلات الألبسة ترتكب مخالفات جسيمة

حمص- نبال إبراهيم

تضاعفت أسعار الملبوسات الشتوية بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي في محافظة حمص، ليصبح فصل الشتاء عبئاً ثقيلاً على كثير من العائلات الحمصية التي لم تعد قادرة على إيجاد وسيلة للتأقلم مع الغلاء المستمر والجنوني في الأسعار مع أسعار الألبسة الخيالي أو أي من مستلزمات البرد والشتاء.

وبين عدد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها في أسواق المدينة، أن أسعار الألبسة الشتوية ارتفعت إلى أرقام غير مسبوقة ولم تعد في متناول الجميع لتنضم لغيرها من المستلزمات، مؤكدين أنه لم يعد بالإمكان شراء ولو قطعة ملابس واحدة لأي فرد من أفراد عائلاتهم بسبب ضعف مقدرتهم الشرائية أمام هذه الأسعار التي لا ترحم، موضحين أنهم مضطرون إلى إعادة حياكة وإصلاح الملابس القديمة وتدويرها بين أفراد عائلاتهم عاماً بعد عام لدرء البرد القارس.

وأشار بعض المواطنين إلى أن دخلهم الشهري لا يكفي لشراء ثياب جديدة ولهذا السبب يتم اللجوء إلى أسواق البالة لشراء ما هو اضطراري لا أكثر باعتبار أن أسعار الألبسة الشتوية في البالات ارتفعت بدورها بشكل خيالي إلا أنها بقيت أرحم من الجديد.

واستهجن عدد من المواطنين أن يصل سعر الجاكيت الرجالية ذات الجودة العادية إلى ما يزيد على ٣٥٠ ألف ليرة سورية، والجاكيت والمعطف النسائي إلى نحو ٥٠٠ ألف ليرة سورية، وسعر البيجامات النسائية ذات النوعية الجيدة يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ ألف ليرة، على حين يبلغ سعر بنطال بيجاما أكثر من ١٠٠ ألف ليرة، وأما بالنسبة لألبسة الأطفال فسعر الجاكيت يصل إلى نحو ٢٥٠ ألف ليرة سورية وبنطال الجينز بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف ليرة، أما أسعار البلوز فتبدأ من ٥٠ ألفاً وما فوق، وأن أقل سعر لبيجاما جديدة للأطفال حديثي الولادة تتراوح بين ٥٠ و٧٥ ألف ليرة سورية.

بدورهم أكد عدد من أصحاب محال بيع الملبوسات لـ«الوطن» أن أسعار الألبسة الشتوية ارتفعت هذا العام بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة مقارنة بمثيلاتها في العام الماضي، وعلى سبيل المثال الجاكيت التي كان سعرها ١٥٠ ألفاً في العام الماضي أصبح سعرها ما يزيد على ٣٠٠ ألف ليرة سورية في العام الحالي وهكذا، موضحين أن حركة الشراء هذا العام ضعيفة وخجولة ولا تتعدى نسبة ٥٠ بالمئة مقارنة بحركة الشراء في العام الماضي.

وعزا عدد من أصحاب تلك المحال أسباب ارتفاع أسعار الملابس لارتفاع سعر الصرف من جهة، وازدياد المصاريف عليهم مثل إيجار المحل ورواتب العمال وغيرها من جهة أخرى، لافتين إلى أن الحلقات التجارية تلعب دوراً كبيراً في اختلاف الأسعار وارتفاعها بشكل غير طبيعي.

من جهته بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن دوريات عناصر المديرية وحماية المستهلك شددت خلال جولاتها في الأسواق والفعاليات التجارية في الآونة الأخيرة على مستلزمات فصل الشتاء وخاصة الألبسة الشتوية، وعملت على تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين أصولاً.

وأشار اليوسف إلى أن إجمالي عدد الضبوط التموينية التي نظمتها المديرية منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه بالتوازي مع مخبزي الخفسة وتل عرن في الريف الشرقي، وبعد ذلك مخبز حلب الجديدة والأعظمية في المدينة مع مخبزي تل رفعت ودير حافر شمال وشرق حلب، وأخيراً مخبز نبل بريف المحافظة الشمالي، وهو الوحيد الذي مولت المؤسسة تأهيله بإنتاج جديد للأطفال قبل بلوغ ٥٠ بالمئة، وبلغ عدد الضبوط ٥٩٠٣ ضبوط، منها ٤٥٧ ضبطاً تخص الألبسة بمخالفات تتعلق بعدم إبراز فواتير شراء ونقص ببطاقات البيان وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم تقديم دراسة تكلفة بالنسبة للمنتجين وغيرها من المخالفات.. وكشف اليوسف عن إغلاق ١٢٧ محلاً للألبسة وفعالية تجارية تتبع الملبوسات، بسبب مخالفات جسيمة تستوجب الإغلاق.

حلب ترمم أكثر من ٦٢ بالمئة من مخابزها المتضررة من الزلزال بخبرات محلية

مدير المخابز: الخطوط الجديدة ستؤثر إيجاباً في جودة رغيف الخبز

حلب- خالد زنكلو

شكل زلزال ٦ شباط الماضي، الذي ضرب حلب ومحافظات سورية أخرى، فرصة سانحة لتحديث البنية التحتية وخطوط الإنتاج القديمة وبخبرات محلية في مخابز حلب، التي تضررت بسببه، الأمر الذي انعكس على جودة رغيف الخبز، لتصح مقولة «رب ضارة نافعة».

وأوضح مدير مخابز حلب جميل شعشاعة أن أضراراً لحقت بمخابز المديرية بسبب الزلزال، سواء في البنية التحتية أم المعدات «وجرى التواصل مع الإدارة العامة ضمن خطة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبالتعاون مع المنظمات الدولية، وجرى البدء بدراسة وتأهيل عدد من المخابز في المدينة والريف».

واستهل شعشاعة حديثه لـ«الوطن» عن بداية وقوع الزلزال «حيث استنفرنا كادر المؤسسة، على الرغم من الإمكانات الضعيفة، وقال: استطعنا تأمين أكثر من ٣٠٠ ألف ربطة خبز يومياً، وزعت مجاناً على مراكز الإيواء المعتمدة من غرفة عمليات محافظة حلب، وعلى مدار أكثر من شهر، بما في ذلك ريف حلب الشرقي».

وذكر أن بداية عهد المديرية بتأهيل أضرار الزلزال في مخابزها « كانت بمخبز الشهباء الجديدة ومخبز كفر حمرة ومخبز الزبدية، بالتوازي مع مخبزي الخفسة وتل عرن في الريف الشرقي، وبعد ذلك مخبز حلب الجديدة والأعظمية في المدينة مع مخبزي تل رفعت ودير حافر شمال وشرق حلب، وأخيراً مخبز نبل بريف المحافظة الشمالي، وهو الوحيد الذي مولت المؤسسة تأهيله بالطاقة الشمسية (الهجينة) وتزويده بخط إنتاج جديد ثان، كما تشمل الخطة أيضاً تأهيل مخبز الرأزي بالكامل وتزويده بخط إنتاج جديد ثانٍ».

وتابع: «ضمن خطة ٢٠٢٣ سننتهي من تأهيل ٢٠ من أصل ٣٢ مخبزاً وبنسبة ٦٢,٥ بالمئة من مخابز حلب، مع افتتاح مخبز جديد، وسنلبي حتى نهاية العام الجاري حاجة الأهالي للخبز بمنطقة أبو جبار شرقي حلب، حيث افتتحنا مخبزاً جديداً وخط إنتاج جديداً باستطاعة ١٢ طناً يومياً، وسيوضع في الخدمة خلال أيام قليلة بعد تشغيله تجريبياً».

أما عن خطة العام ٢٠٢٤، أشار شعشاعة إلى أن المديرية تواصلت مع الإدارة والمنظمات «لتفعيل بقية المخابز الـ١٢ المتضررة بالزلزال، مثل مسكنة وأبو جرين وفجدان في ريف المحافظة الشرقي، والتي ستؤهل بالكامل مع خطوط إنتاج جديدة وتوسعة، نظرا لحاجة الأهالي، بالإضافة إلى خط إنتاج جديد في مخابز حلب الجديدة والراموسة والجامعة، واستبدال ٣ خطوط إنتاج في مخبز السفيرة وخطين في مخبز قاضي عسكر وعزل سقف مخبز الصاخور، ويفترض انتهاء تأهيل بقية المخابز المتضررة بالزلزال خلال النصف الأول من العام القادم، وهذا عائد لبرنامج المنظمات الممولة».

ونوه شعشاعة بأنه في فترة الحرب «كان يعمل في حلب ٨ مخابز من أصل ٥٠ مخبزاً، وبعد تحريرها من الإرهاب مباشرة تم تأهيل عدد من المخابز ووضعها في الخدمة بشكل إسعافي ليصبح العدد ١٦ مخبزاً، ويبلغ عدد المخابز في حلب حالياً ٣٢ مخبزاً سيضاف إليها خلال أيام مخبز أبو جبار».

وفيما يخص «الفوائد» المتأتية من تبعات الزلزال، كشف أن الأفران «كانت تعمل ضمن الإمكانات المتاحة بخطوط إنتاج قديمة، إلا أن حلول الخطوط الجديدة محلها سيؤثر إيجاباً في جودة رغيف الخبز، إذ إن جودة الخبز تتعلق بالآلات الحديثة والخبرة والمادة الأساسية التي هي الدقيق، ومع التأهيل ساهمنا بالمعدات الحديثة مع توافر الخبرة، ما أدى إلى تحسين جودة الرغيف».

وأشار بخطوط الإنتاج التي ركبت خلال الفترة الماضية اللاحقة للزلزال بتمويل من المنظمات في جميع المخابز «فهي مصنوعة محلياً ومؤهلة بخبرات محلية وفق أحدث المواصفات، ولاسيما في مدينة الشيخ نجار الصناعية، على الرغم من ظروف الحصار، الأمر الذي ساعد في اختصار الوقت والجهد في ظل صعوبات الاستيراد».

ولفت مدير مخابز حلب إلى أن الزلزال شكل فرصاً وتحديات أمام المديرية لتذليل التكنولوجيا في خدمة العملية الإنتاجية «فالخطوط القديمة تعتمد على العمل الميكانيكي، لكن أدخلنا تجهيزات حديثة وصار باستطاعة عامل المخبز تسريع أي خط أو إبطاؤه، بما يخدم نوعية الرغيف والعملية الإنتاجية، التي أدخلنا عليها ما يسمى «شيلر» لتزويد العجين بالماء البارد، الذي له أثر جيد صيفاً مع ارتفاع درجات الحرارة، حيث يصعب العجين إن لم يكن الماء بارداً، ولتواكب نسبة كبيرة من المخابز التكنولوجيا خدمة لها».